285 (د-25) السياسة الاجتماعية المتكاملة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى الالتزامات العشرة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[1]، وبخاصة الالتزامين 1 و2 المتعلقين بالقيام، عند الاقتضاء، بتعزيز السبل والقدرات المطلوبة لمشاركة الناس في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية، والحد من أوجه عدم الإنصاف وزيادة الفرص وإمكانات الحصول على الموارد والدخل، وإزالة أي عوامل وقيود سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية تعزز عدم المساواة وتبقيه،

وإذ تسترشد بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005[2]، وبالأهداف الإنمائية للألفية[3]،

وإذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة 126/62 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2007 الذي يعيد تأكيد برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 2000 وما بعدها،

وإذ تذكر بقرار الإسكوا 277 (د-24) المؤرخ 11 أيار/مايو 2006 بشأن سياسات التنمية الاجتماعية، الذي يدعو البلدان الأعضاء إلى اعتماد نهج السياسات الاجتماعية المتكاملة،

وإذ تأخذ في اعتبارها حجم التحديات التي تواجه فئة الشباب في منطقة الإسكوا وما ينشأ عنه من حاجة إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في المجتمع،

وإذ تسلم باستمرار الحاجة إلى قيام البلدان الأعضاء بتعزيز قدراتها لتحقيق التنمية التي تتسم بالمشاركة والمساواة والاستدامة في سياق العولمة وما تنطوي عليه من آثار،

وإذ تدرك انعكاسات استمرار الاحتلال والنزاع وعدم الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض بلدان منطقة الإسكوا،

وإذ تشير إلى توصية لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة، التي عقدت في الفترة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2007، بشأن زيادة الاهتمام بسياسات التنمية الاجتماعية المتكاملة والشروع في اتخاذ تدابير ملموسة لترسيخ هذه السياسات في إطار مؤسسي،

وإذ ترحب بتزايد الاهتمام الذي تظهره الطلبات الرسمية المقدمة من عدد متزايد من البلدان الأعضاء للحصول على الخدمات الاستشارية في مجالات السياسة الاجتماعية المتكاملة، ووضع السياسة الاجتماعية وتنفيذها ورصدها على أساس المشاركة،

1- **تشجع** البلدان الأعضاء على المبادرة إلى إطلاق حوار تشاوري وطني يرمي إلى اعتماد نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة؛

---

(1) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 6-12 آذار/مارس 1995، (منشورات الأمم المتحدة، وقم المبيع: A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

(2) قرار الجمعية العامة 1/60.

(3) قرار الجمعية العامة 2/55.

2- **تناشد** البلدان الأعضاء أن تعتمد نهجاً يقوم على المشاركة، وذلك من خلال تشجيع الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات الاجتماعية ورصدها وتنفيذها؛

3- **تشجع** البلدان الأعضاء على اعتماد سياسة اجتماعية متكاملة وترسيخها ترسيخاً مؤسسياً، وعلى السعي إلى إقامة الانسجام والتوازن بين الأولويات الاقتصادية والنتائج الاجتماعية؛

4- **تشجع أيضاً** البلدان الأعضاء على وضع سياسات وطنية للشباب كجزء من سياساتها الاجتماعية المتكاملة وخططها وبرامجها الإنمائية الوطنية؛

5- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تستفيد من تجربة تعزيز السياسة الاجتماعية المتكاملة في البحرين والسودان ومصر واليمن، وأن تكثف جهودها في الدعوة إلى هذا النهج وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع واعتماد نُهُج السياسة الاجتماعية المتكاملة من خلال الإجراءات التالية:

(أ) تطوير نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة وترويجه في أوساط صانعي القرار في البلدان الأعضاء، وتقديم توجيهات عملية بشأن تعزيز قدرات البلدان المشاركة في تصميم السياسات العامة، بما فيها السياسة الاجتماعية، وتنفيذ برامجها ومتابعتها وتقييم أدائها، وتوفير خدمات التحليل والخدمات الفنية وخدمات المشورة التي تقدمها الإسكوا في ميدان السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية؛

(ب) تعزيز ومتابعة عمليات الحوار والتشاور القائمة على المشاركة حول السياسة الاجتماعية بين الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ج) مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ خطط العمل والتوصيات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والمجالات ذات الأولوية في برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 2000 وما بعدها؛

6- **تطلب** إلى اللجنة الاجتماعية في الإسكوا أن ترصد التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وأن تيسر تبادل المعلومات والمعرفة بين البلدان الأعضاء؛

7- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.